بسم الله الرحمن الرحيم

العدد ٧١، ديسمبر ١٩٨٨م، ربيع الثاني/جمادى الاولى ١٤٠٩هـ

صوت البحرين

صوت الحركة الاسلامية في البحرين

نشرة شهرية تصدرها حركة احرار البحرين الاسلامية

POSTLAGERKARTE NR.125166C, 5300 BONN 1, W/GERMANY

«وسوف تعلمون من تكون له عاقبة الدار انه لا يفلح الظالمون»

«العيد الخليفي» والقمّة الخليجية

قررت الامانة العامة لما يسمى «مجلس التعاون لدول الخليج العربية» عقد القمة التاسعة في البحرين في وقت لاحق من هذا الشهر. واذا تم العمل وفق الخطة فان مشايخ الخليج سوف يبدأون اجتماعهم في التاسع عشر من هذا الشهر (ديسمبر) اي بعد اكتمال احتفالات آل خليفة ب «عيد الجلوس» الذي يصادف السادس عشر من هذا الشهر. وهكذا فان بامكان امراء الخليج الادعاء بانتظام لقاءاتهم على عكس ما يحدث في الاجتماعات العربية التي تتميز بالنزاع المستمر حول اصغر القضايا واكبرها. ولكن في الوقت نفسه فان قطاعا واسعا من المثقفين والسياسيين العرب ينظرون الى مجلس التعاون الخليجي على انه التفاف حول فكرة الوحدة العربية لانه في واقعه تجمع اقليمي لا يمكن ان تنتج عنه وحدة كاملة على المستوى العربي. هذا الى جانب ان وجود المجلس لم يمنع تفاقم الخلافات بين دوله بخصوص الحدود في ما بينها، ولم ينجح حتى الآن في حل ازمة «فشت الديبل» بين آل خليفة وآل ثاني التي هددت كيان المجلس بشكل واضح قبل حوالي ثلاثة اعوام.

بتزامن انعقاد القمة الخليجية - كما ذكرنا - مع عدد من التطورات المحلية والاقليمية والدولية تساعد على فهم طبيعة توجهات الحكومات الخليجية داخل هذه المؤسسة. ولعل اهم حدث اقليمي هو توقف الحرب العراقية - الايرانية، وتلاشي خطر اندلاع هذه الحرب الى الحدود الخليجية الاخرى. وهذا الحدث وحده يكفي لغرس درجة من الثقة في نفوس مشايخ الخليج الذين كانوا يخشون ان يؤدي استمرار النزاع الى تفاقم حركة المعارضة داخل الدول الخليجية.

ويمكن القول كذلك بان توقف الحرب العراقية - الايرانية شجع الحكومات الخليجية على تبني سياسة ذات عمودين متوازيين: تحسين العلاقات مع الجمهورية الاسلامية، وزيادة الضغط على المعارضة الداخلية. ففي الصعيد الاول، تبودلت الرسائل بين طهران والعواصم الخليجية وتم الاتفاق على تطوير العلاقات بين ايران وبين كل من الكويت والبحرين بالاضافة الى كونها حسنة بين ايران وكل من الامارات وعمان وقطر. ومن المحتمل ا ن تتحسن العلاقة الى حد ما مع السعودية. وتزامن مع هذه التحركات الدبلوماسية تشديد القبضة على الاوضاع الداخلية، فتبودلت الزيارات بين مسؤولي الامن في دول المنطقة، وقام وزراء ومسؤولو الداخلية في بعض العواصم الخليجية بزيارات لعواصم اوروبية مثل المانيا والنمسا وأعلن عن اتفاقات «لمكافحة الارهاب». ومجليا حدثت هجمة شرسة على العناصر الاسلامية في كل من السعودية والكويت والبحرين والامارات واعتقل الكثير من الشباب خلال الشهرين الماضيين، واعدم «خادم الحرمين الشريفين» اربعة من ابناء المنطقة الشرقية في الجزيرة العربية تنكيلا بالحركة الاسلامية المطالبة بحقوق الناس في هذه المنطقة من العالم. فهذه هي المنطقة الوحيدة التي ما تزال تعيش على صعيد الحكم حالة الاقطاع والتحكم القبلي وان الحاكم يملك الارض ومن عليها، وان كل ما لدى الشعب فهو من عند الحاكم وهبه اياه، فهو يستحق التقدير الكامل بل حتى العبادة. ونعمة النفط التي وهبها الله لشعب الخليج اصبحت تستعمل لشراء الضمائر وتكريس الحكم الجائر وسلاحا سياسيا لضرب ايران عن طريق اغراق السوق بالنفط لتنهار الاسعار ويقل بذلك دخلها كما هو حاصل الآن.

في هذ الظروف تعقد القمة الخليجية التاسعة ويستقبل حاكم البحرين اقرانه من دول الخليج الاخرى. وقد اعتادت البحرين ان تستقبل شهر ديسمبر كل عام على مستويين. ففي الصعيد الرسمي يستقبل الحاكم وذووه من آل خليفة هذ الشهر بالاعداد للاحتفال بما يسمونه «العيد الوطني» وهو اليوم الذي نُصّب فيه عيسى بن سلمان حاكما على الشعب قبل اكثر من ربع قرن (فالحكم في بلادنا هو وظيفة على مدى العمر). اما الشعب فقد اعتاد على توقع الشرّ قبيل وخلال حلول ديسمبر. فلا يكاد يمر عام دون ان يتعرض الشعب لحملة قمعية تقضي على من يقف في وجهها، فتمتلىء السجون وتكتظ اماكن التوقيف. وفي هذا العام فقد حدثت عدة امور كانت لها خصوصياتها بسبب تزامن ذكرى «العيد الوطني» وانعقاد القمة الخليجية في البحرين بعده بثلاثة ايام. فالسجناء الذين انتهت مدد سجنهم خلال موسم الصيف الماضي تم تمديد سجنهم حتى العام القادم اي بعد انتهاء القمة. ومن هؤلاء الاستاذ عيسى الشارقي وحميد منصور البصري. وحدثت الشهر الماضي حادثة كانت لها دلالاتها، وذلك باختطاف العلامة المعروف السيد عبد الله الغريفي في دبي وتسليمه لمباحث البحرين وتعريضه لاشد الاهانات النفسية. بل ان حكومة آل خليفة قامت بعد اسبوع من احتجازه بتسفيره الى دمشق بدون ان توجّه له تهمة محددة او تكون له حرية اختيار الجهة التي يفضل التوجه اليها. وليس هناك انتقاص لكرامة المواطن الخليجي كهذا.

البقية على صفحة ٨

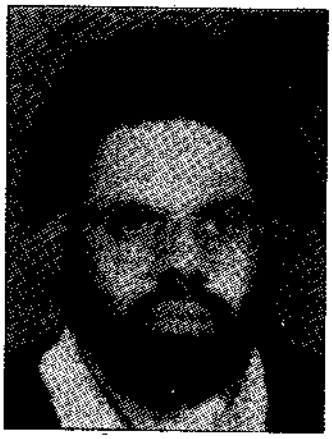

الحكم على السيد المحرقي بالسجن

اصدرت محكمة الاستئناف العليا (محكمة امن الدولة) حكما جائرا ضد فضيلة السيد عبد الله الموسوي المحرقي بالسجن لمدة سنتين بتهمة «نشر افكار ورفع شعارات من شأنها الاخلال بالامن». ويذكر ان فضيلة السيد قد اعتقل في مطلع هذا العام بعد اشتراكه في الحفل التأبيني الذي اقيم في مسجد مؤمن بمناسبة اربعينية السيد مهدي الحكيم الذي استشهد الخرطوم. وكان السيد المحرقي قد هاجم السلطات التي تحاول القضاء على الاسلام من خلال تصفية شخصياته.

هل انتهى خليفة سياسيا؟

يبدو ان العائلة الخليفية بدأت تستعد لفترة ما بعد خليفة (رئيس الوزراء) من خلال تعيينات وتغييرات في المناصب الوزارية والادارية. فبعد ان اجريت العملية الجراحية له في السعودية غادر البلاد واستقر في لندن، مما ساعد حمد على الاستفراد بالحكم وترتيب وضعه لمرحلة ما بعد خليفة. كما كثفت الصحافة ابراز ابن «ولي العهد» سلمان بن حمد الذي زار الاردن الشهر الماضي واجتمع بكبار المسؤولين ومنهم الملك حسين رغم صغر سنه.

ولم تتوفر معلومات حتى الآن عن مدى نجاح الدور البريطاني في حل ازمة الخلاف العائلي. وقد كان حمد في لندن الشهر الماضي حيث التقى رئيسة الوزراء السيدة ثاتشر.

فهد «يتبرع للفقراء»

وفد من اعضاء جمعية البحرين الخيرية زار غازي عبد الرحمن القصيبي سفير آل سعود في البحرين شاكرا له تبرع فهد بن عبد العزيز بـ ١٠٠,٠٠٠ ريال (أي ١٠ آلاف دينار تقريبا) الى الجمعية. واعلن الوفد عن «عظيم الشكر والامتنان» ودعى بطول عمر فهد وان «يجعله ذخرا للفقراء والمحتاجين» وخاصة من ابناء البحرين.

عجيب امر آل خليفة، كيف وصل بهم الحال ان يذلّوا ابناء الشعب، بأن يحوّلوهم الى فقراء اولا عن طريق النهب والسلب، ثم السماح لآل سعود بأن يمنّوا على شعب البحرين، الذين وصفهم الخبر المذكور بـ«الفقراء والمحتاجين».

كيف بهم اذا قررت ايران مثلا التبرع لمؤسسة خيرية او مسجد او جمعية ما، الن تتهمهم بالعمالة والخيانة وقبض الاموال من الاجانب؟

كيف تسمح جمعية البحرين الخيرية لنفسها ان تقبض من يد سارقة تبذر الملايين على دور الدعارة في اوروبا مبلغا لا يكفي حتى لشراء سيارة في بحرين آل خليفة المملوءة بالفقر والحاجة؟

وزير الخارجية يجتمع بسام زاخم

عقد وزير الداخلية محمد بن خليفة آل خليفة اجتماعا مع السفير الامريكي سام زاخم بتاريخ ٥نوفمبر ١٩٨٨. وجاء هذا الاجتماع على ضوء التطورات السياسية الشعبية في الداخل. فالشعارات الاسلامية المضادة لامريكا التي رددتها الجماهير في المواكب العزائية والمساجد ازعجت السفير الامريكي (اللبناني الماروني الاصل)، مما حدى به للتقدم بطلب «رد اعتبار» في اغسطس الماضي للحد من ظاهرة الشعارات المعادية لامريكا في انحاء البحرين وخصوصا في شوارع المنامة اثناء سير المواكب الحسينية. وتزامن هذا الاجتماع مع نشر بعض الصحف الامريكية تقارير عن القاء القبض على مجموعة اسلامية كانت «تسعى للقيام بعمليات انتقامية ضد القوات الامريكية» والمصالح الامريكية الاخرى المتواجدة على ارض البحرين. ويبدو ان احتجاج السفير الامريكي ورد الاعتبار له ذهب ضحيته ابناء الشعب الابرياء الذين اتّهموا باتهامات مزيفة لارضاء الامريكان.

الغياب الشعبي عن مؤتمرات مجلس التعاون

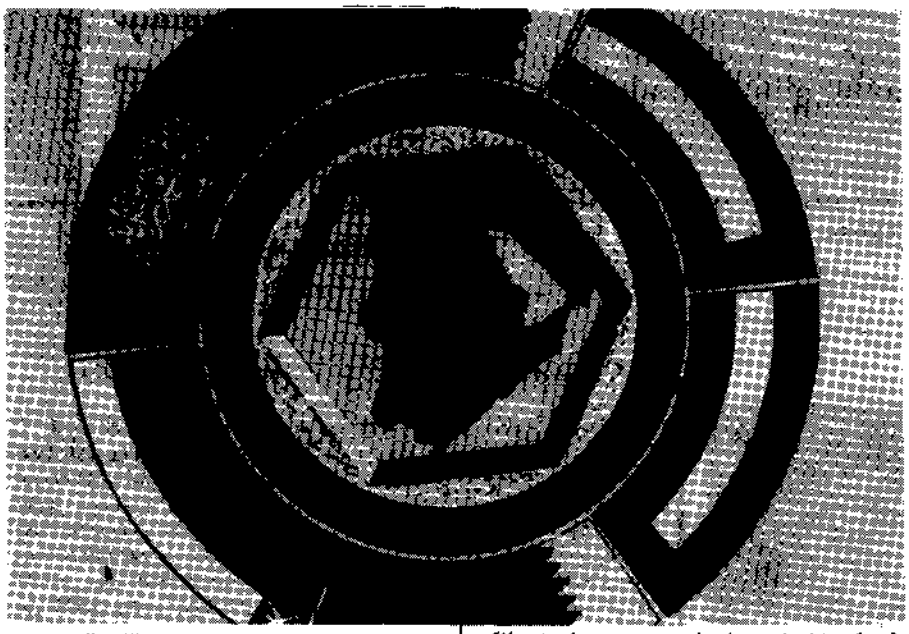

في التاسع عشر من شهر ديسمبر الحالي يعقد المجلس الاعلى لمجلس التعاون لدول الخليج العربية مؤتمره التاسع في المنامة، وسط اجواء احتفالات الحكومة بعيد جلوس عيسى بن سلمان الخليفة، او «العيد الوطني» حسب ما تسميه الدولة. وقد سبق اجتماع القمة استعراض قوة قامت به القوات الجوية للدول الست لمدة عشرة ايام، وحملة اعتقالات ومداهمات امنية بعد اجتماع وزراء الداخلية في الرياض في الشهر الماضي.

كان شهر نوفمبر حافلا بنشاطات مجلس التعاون، استهلته العوائل الحاكمة بعقد اجتماع «طارىء» لوزراء الخارجية في الرياض في الاسبوع الاول ظهر على اثره يعقوب بشارة الامين العام مرتبكا بعد ان تاخر الاعلان لمدة ثلث ساعة لاختلاف اعضاء المجلس على الصيغة المناسبة وعلى ما يجب اعلانه او عدمه. وصرح بشارة الذي سيغادر الامانة العامة هذا العام ليحل محله كويتي آخر لحفظ التوازن داخل المجلس، وربما من العائلة الحاكمة آل صباح، بان اعضاء المجلس يتابعون محادثات جنيف باهتمام ويعربون عن رغبتهم في الدخول كشريك في الحل السياسي للمنطقة.

وكانت بعض الدول الخليجة قد ابدت تحفظا على الموقف العراقي في المفاوضات المذكورة، وموقف بغداد من حكام الخليج الذين تصر على حلبهم الى آخر نقطة باسم «إعمار شبه جزيرة الفاو»، وعن طريق عدم دفع ديونه المستحقه.

ولم يقتصر هذا الحذر على عمان والامارات بل شمل الكويت والسعودية والبحرين وهي من اكثر الدول تاييدا لنظام صدام خلال حربة العدوانية على ايران. فقد اعربت عمان عن ازدياد قلقها من ازدياد نفوذ صدام بارسال الوفد بعد الوفد الى طهران لتمتين العلاقة مع الجمهورية الاسلامية، كما استقبلت مسقط ابو بكر العطاس الرئيس العدني وعقد لقاءات مع قابوس ووقع على عدة اتفاقيات، في الوقت الذي تشهد فيه الحدود السعودية اليمنية الجنوبية توترات شديدة.

وما ان انتهى وزراء الخارجية من اجتماعهم حتى اعلن عن اقامة مناورات مشتركة، عمودها الفقري كان اربعة اسراب من الطائرات في محاولة لاختبار القوة ولمعرفة امكانية تشغيل القوات الجوية في عمليات مشتركة. اشتركت في المناورات خمس طائرات قطرية من نوع ميراج ـ ٥ وخمسون مجندا بينهم ثلاثة طيارين فقط من قطر، وقاد القوة القطرية غانم بن شاهين. بينما اشتركت ٥ فانتوم بحرانية بقيادة راشد الدوسري ومعه ٣٨ مجندا بينما اشتركت عمان بخمس طائرات جاغوار بقيادة احمد سعيد البلوشي، وكانت اكبر قوة هي التي اشتركت بها الكويت حيث قدمت ١٤ طائرة معظمها من طراز ميراج ـ أف ـ ١ وقاد القوة الكويتية علي حسين مال الله.

استمرت التمارين المشتركة ١٠ ايام (٥ ـ ١٥ نوفمبر)، وكانت المرحلة الاولى (يومين) في عمان ثم انتقلت الى الكويت، حيث تركزت حول عمليات القذف الجوي والاسناد الجوي للقوات البرية، تمثلت في طيارتين خليجيتين تشاركهما طيارة كويتية. ولم تشر الانباء الى مدى نجاح التمارين المذكورة، الا انه من المؤكد ان القوات الخليجية قضت اياما تحاول فيها التعرف على المجال الجوي المناسب!! واختبار قنوات الاتصال، وهو عمل يثير الكثير من الاستغراب، اذ يكفي هذا الوقت، في حال حدوث معارك حقيقية لتدمير القوة المشتركة عن آخرها.

اغرب ما حدث طبعا هو قيام السعودية باستعراضات جوية لطائراتها المتقدمة من التورنيدو واف ـ ١٥، في الوقت الذي كانت تجري فيه المناورة الخليجية وبمعزل عنها، وكأن الرياض تؤكد هيمنتها على المجلس وعلى قوات درع الجزيرة. ومن المعروف ان قوات درع الجزيرة التي انشئت قبل ٤ سنوات لم يتم تجميعها حتى الآن، فمن اصل ١٠ آلاف جندي و ٣٢٠ مدرعة، لا يوجد سوى الف جندي كويتي وسعودي يعسكرون في منطقة حفر الباطن في الاراضي السعودية!!.

ولم يمض اسبوع على اجتماع وزراء الخارجية حتى تقاطر وزراء داخلية دول مجلس التعاون على الرياض في مؤتمر «طارىء» ايضا لمناقشة الخطة الامنية والاستراتيجية الامنية في المرحلة القادمة. فكما اشرنا سابقا، فان انتهاء الحرب وتوجه انظار الشعب الخليجي الى الداخل وشجونه وشؤونه لا سيما غياب هذا الشعب عن الحياة السياسية لمنطقة الخليج، يعني ازدياد مشاكل العوائل الحاكمة التي ترفض الانتقال الى القرن العشرين بينما العالم على وشك الولوج الى القرن الواحد والعشرين. فالحكام والشعب في الخليج على يقين ان احدى نتائج انتهاء الحرب هي حلحلة الاوضاع السياسية، كما ان في اوروبا واميركا من يؤمن بان مستقبل المنطقة ونفطها لا يمكن ضمانه في الاجواء المحتقنة الحالية.

وعلى ذلك فان اجتماع وزراء الداخلية قد يكون لبحث افضل السبل من وجهة نظرهم للبروز في العالم وكانهم مسيطرون على الاوضاع الداخلية. فحتى اذا آمنوا بضرورة الانفتاح السياسي، ففي رايهم لا بد ان يكون من موقع الارهاب واظهار العضلات باعتقال اكبر عدد ممكن من العناصر المعارضة والتضييق على الفعاليات السياسية والاجتماعية. هذه الحقيقة علمتنا اياها الفترة الماضية من عمر المجلس التي تعبر في ما تعبر عنه عن عقلية متخلفة ضيقة الافق لا تستطيع استيعاب الدروس البشرية وما يجري حولها من هزات سياسية واضطرابات اجتماعية باتجاه تغيير السلوك الحاكم نحو الرضوخ للمطالب العادلة لشعوب المنطقة.

وبدلا من استغلال انتهاءالحرب للاستجابة لهذه المطالب انطلقت كلاب المباحث مباشرة بعد انتهاء اجتماع وزراء الداخلية تنهش في لحم الشعب الخليجي في الكويت والبحرين والسعودية والامارات العربية المتحدة. ففي الكويت شنت الحكومة حملة اعتقالات جديدة في اوساط الشباب الكويتي كما رحلت المئات من العاملين غير الكويتيين ممن لهم ميول اسلامية وخصوصا من الفلسطينيين. اما في البحرين، فان الاعتقالات فيها لا تتوقف يوما واحدا، الا ان شهري نوفمبر وديسمبر يمثلان اكثر المواسم المحببة للاجهزة المخابراتية. ولم تكتف حكومة البحرين باعتقالات الداخل، بل اتفقت مع محمد بن راشد المكتوم ابن الحاكم على اختطاف السيد عبد الله الغريفي وانتزاعه من بين اطفاله دون ادنى سبب معروف.

اما في السعودية، فلا زال المواطنون قلقين على حياة ثلاثين من المعتقلين بعد بيان مكة لما يسمى بجماعة العلماء الذين افتوا لآل سعود باعدام معارضيهم، لا سيما وان آل سعود قد استغلوا الفتوى المذكورة واعدموا ثلاثة من تلك المجموعة المعارضة امام الملأ وافتخروا بالاعلان عن جريمتهم.

ورغم ان الكويت اصرت على عدم التوقيع على الاتفاقية الامنية المشتركة لمنع استغلال آل سعود لها يوما ما واحتلال الكويت، فان جميع العوائل الحاكمة اثبتت عدم احترامها لحقوق اللاجئين الى دولها وسلمت كل من طلب منها تسليمه. فمن الناحية العملية، يتم تنسيق جميع عمليات المخابرات الخليجية لتصفية الاصوات المعارضة ومواصلة تكميم الافواه. ولعل الخوف الوحيد الذي يبديه الكويتيون كما قلنا هو توقيعهم على وثيقة رسمية تجيز للقوات السعودية دخول الاراضي الكويتية الى عمق ٣٠ كيلو متر ـ اي كل الاراضي الكويتية ـ، وفي حال دولة مثل البحرين، فان المسافة لمسموح بها تعني اخذ جزر البحرين بكاملها من قبل آل سعود وبطريقة «قانونية» وبموافقة رئيس الوزراء الحالي. وعلى اي حال فقد ظهرت الخلافات الخليجية عندما تناقلت الانباء روايتين مختلفتين عن اتفاق سعودي ـ كويتي حول تقاسم المنطقة المحايدة. اذ اعلن راديو السعودية عن الاتفاق على اعطاء المواطنين السعوديين في المنطقة المشتركة حقوقا مساوية لحقوق «اشقائهم» الكويتيين فيها!! اما راديو الكويت فقد اصر على عدم الوصول الى اتفاق بعد؟

في هذه الاجواء من الخلاف والاتفاق التي تتميز به الساحة الخليجية سينعقد مؤتمر القمة التاسع في البحرين، الذي تحاول حكومة البحرين بقدر جهدها ان تثبت لضيوفها حسن الاستقبال بتقديم افضل الولائم، ولو كانت من حريات وكرامات ابناء الشعب. غير ان الواقع السياسي سيفرض نفسه على الاجتماع المذكور والذي يتلخص في غياب المواطن الخليجي وتطلعاته على اجتماعات المجلس على كل المستويات، وحضور المستشارين الاجانب بدلا عنه. هذا الواقع، الذي لا يختلف عليه حتى الحكام انفسهم هو الذي يقلق العوائل الحاكمة واسيادها، كما يقلق الكثيرين على مستوى المنطقة الذين يتعاملون مع هذه العوائل وهم على علم بعدم تمثيلهم لوجهة نظر الوطن الرحبة، وانما وجهة نظر ضيقة لست مؤسسات بوليسية.

سياسة ذات وجهين

كان ابراهيم بن محمد آل خليفة نائب (جيم بل) المدير العام للامن العام على رأس الوفد المكون من (العقيد جاسم محمد الذوادي مدير ادارة التحقيقات الجنائية (سي. آي. دي) والعقيد عبد العزيز عطية الله آل خليفة مدير ادارة خفر السواحل والمقدم عبد الرحمن احمد الفتم رئيس مكتب الاتصال والتابعة المجلس التعاون)، الذي توجه الى الرياض لحضور اجتماعات اللجنة التحضيرية للاجتماع السابع لوزراء داخلية ما يسمى بمجلس التعاون الخليجي والتي عقدت اجتماعاتها خلال الفترة من ٢٣ الى ٢٤ اكتوبر ١٩٨٨. في ٧ نوفمبر ١٩٨٨ نشرت «اخبار الخليج» تصريحا لوزير الداخلية قبل مغادرته للرياض ليراس وفد البحرين للمشاركة في اجتماع وزراء الداخلية قال فيه: «ان التعاون الامني بين هذه الدول ليس وليد حدث طارىء او ظرف عابر، انما هي نظرة استراتيجية طويلة الامد طويلة النفس من اجل تحقيق نتائج التنمية الشاملة التي تاخذ بها هذه الدول وتطبقها في مجتمعاتها، ومن اجل الدفاع عن آمال وطموحات القادة والمواطنين في استمرار الخير ودوام الاستقرار والامان للوطن والمواطنين».

اما نتائج هذا الاجتماع فتتحدث عنه الانباء الواردة من دبي بالامارات العربية المتحدة، فبعد ايام قلائل من انتهاء اجتماع وزراء الداخلية، قامت سلطات الامارات بمداهمة منزل العلامة السيد عبد الله الغريفي واعتقاله يوم الثلاثاء ١٥/١١/١٩٨٨ الساعة الثامنة والنصف مساء، ومن ثم تسليمه لوزارة الداخلية في البحرين. وفي مساء الاثنين ٨٨/١١/٢١ قامت السلطات الخليفية بتسفير السيد الغريفي الى سوريا رغم اصراره على البقاء في البلاد. والسيد الغريفي كان قد انتقل الى الامارات العربية في مطلع ١٩٧٩ت بطلب من الجالية الشيعية هناك لرعاية الاوقاف والشؤون الخيرية وغيرها، وذلك بموافقة رسمية من سلطات امارة دبي.

ويعتبر السيد عبد الله الغريفي من العلماء الكبار الذين يحظون باعتبار خاص لدى الشعب البحراني، كما انه من الشخصيات الاسلامية الكبيرة خارج البحرين. ولذلك فان قيام دولة الامارات بتسليمي سماحة العلاقمة الغريفي للقسم الخاص بالبحرين يعتبر سابقة ليس لها مثيل وتنذر بمرحلة اضطهاد قاسية ضد ابناء الطائفة الشيعية في جميع الدول الخليجية.

يجري هذا كله في الوقت الذي تقوم فيه هذه الدول بتصعيد مستوى العلاقات الدبلوماسية مع الجمهورية الاسلامية في ايران. وكان وزير خارجية آل خليفة «محمد بن مبارك» قد تسلم رسالة بتاريخ ٦ نوفمبر ١٩٨٨ من وزير خارجية الجمهورية الاسلامية الدكتور ولايتي بشأن تعيين قائم باعمال السفارة الايرانية في البحرين السيد حسين نراغيان. وفي ٩ نوفمبر ١٩٨٨ زار البحرين السيد محمد علي بشارتي نائب وزير الخارجية في الجمهورية الاسلامية والوفد المرافق له (وذلك ضمن جولة خليجية) وسلم رسالة من السيد علي خامنئي رئيس الجمهورية الاسلامية الى عيسى بن سلمان. ويلاحظ انه كان في استقبال السيد بشارتي السيد علي المحروس (مدير الادارة السياسية بوزارة الخارجية) والقائم باعمال السفارة الايرانية الجديد السيد حسين نراغيان. واختيار مسؤول بحراني شيعي (علي المحروس) لاستقبال الوفد الايراني له مدلولاته، والتي منها اعطاء صورة مزيفة للجمهورية الاسلامية حول النوايا لحقيقة الحكومة البحرانية. ففي الوقت ذاته تشن السلطات «الامنية» حملة اعتقالات شعواء ضد الاسلاميين، وترتكب بحقهم الاهانات، التي اخرها تسليم السيد عبد الله الغريفي. وكانت البحرين قد اقدمت خلال الشهور المنصرمة باعتقال الطلاب البحرانيين (الذين يدرسون في الحوزة الدينية بقم المقدسة بالجمهورية الاسلامية) الذين حاولوا الرجوع الى بلدهم واهلهم، ثم تسفيرهم الى الجمهورية الاسلامية مرة اخرى بعد حرمانهم من حقوقهم المدنية والطبيعية.

ويبدو ان هذه السياسة المزدوجه (تحسين العلاقات مع الجمهورية الاسلامية واضطهاد الشيعة في الداخل) سوف تستمر وتتوسع ما لم يشعر آل خليفة وحكام الخليج بقوة رادعة لهذه العنجهية، وليس الامر بعيدا من انفجار الوضع بسبب هذا القهر والاضطهاد على غرار ماحدث في الجزائر ويحدث في فلسطين المحتلة.

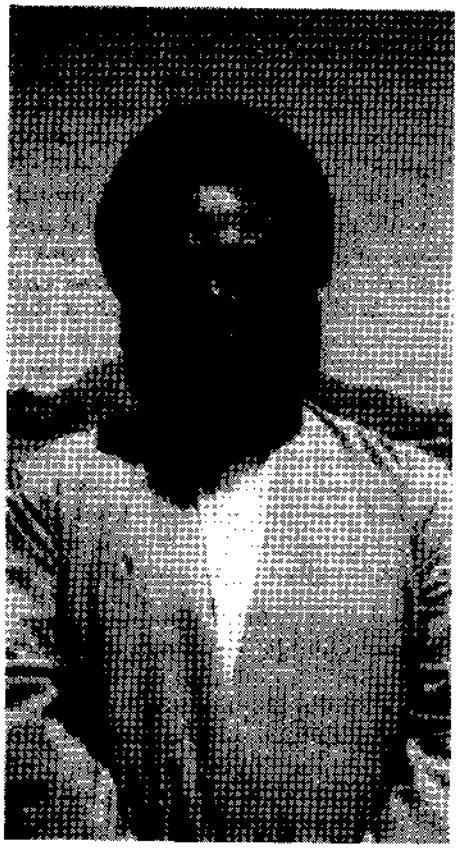

العلامة السيد عبدالله الغريفي

ثورة النفس والعاطفة

كيف سيق علماء الامة وزعمائهم امام الضابط الانجليزي ليجزيهم على «خيانتهم العظمى» لطواغيت العصر؟ لا اخالني محتاجا لاستعراض فصول المأساة كاملة. فالجرح الدامي لا زال ينزف. وانّات الصبايا تخرق من في قلبه حياة. فلو ارتفعت الحناجر بصيحات الرفض واجهشت الاصوات بالبكاء وامتنع هذا التاجر وذلك الذي يحتل مكانة اجتماعية مرموقة عن مصالة الحاكم وتقديم التهاني له يوم العيد لما وجدتني في حاجة الى الندب والبكاء. ولكن حدث ما حدث دون ان تتحرك الجهات التي تملك قدرا من التأثير على مراكز القرار في الجزر السجينة، ولعل البعض تحرك لتهدئة العواطف وصب الماء على النار المتقدة، بانتحال الاعذار لكي لا تطالبه الامة بموقف تاريخي يحفظ الكرامة ويرفع الرأس.

وتمضي الايام واذا بقلبي الولهان ينقبض على اصوات تنبعث من تلك القرية المظلومة، واذا بالجمري واقفا في «قفص الاتهام» بتهمة «التحريض ضد السلطة» ولما يتفوّه بشيء سوى دعوته لتحرير البلاد من براثن «الشيطان الاكبر». حاولت ان امد يدي مدافعا عنه، فاذا بضربة من علية القوم على يدي وهامس في اذني: بُنيّ لا تتدخل في السياسة! واذا ببعض الناس يبرر اهانة الجمري مع نفر من عائلته واصحابه ويعمل على اطفاء مشاعر الناس الملتهبة لهول الموقف. اليست المصلحة سيدة الموقف؟ اليس المرء يعيش لياكل؟ اوليس من الحكمة ان يكون الانسان جبانا ليعيش لامه زمانا؟ فهل اعتقال الشيخ الجمري هو نهاية المطاف؟ ولماذا لا توفر الجهود للخطب وجلد خلق الله؟

ان المشهد الدامي لا ينتهي، وفصوله ممتدة بامتداد الظلم السلطوي.. فلا نهاية للاستفزاز ولا حدود للقمع، ولا سبيل تبعا لذلك للهدنة بين طرفي الصراع التاريخيين. فما هي الا اغماضة عين حتى يكشف الستار عن مشهد لا يقل بشاعة عما القناه من قمع واضطهاد وارهاب. فاذني الغريفيين يصبح بين ليلة وضحاها لاجئا بعد ان كان علما يهتدي به الناس الى حيث الحق والعدل، ويتجول بين مطارات المنطقة حتى يحط رحله في عاصمة الشام. هل التاريخ يعيد نفسه؟ وهل الرحلة الزينبية بداية لمسيرة العذاب الشاقة؟ وهل كُتب للغريفي ان يهاجر الهجرتين، بينما لا يحظى اقرانه حتى بشرف ذكر فلامته لدى البلاط فضلا عن ان يحدثوا انفسهم بالجهاد؟ اذا كان ذلك هو قدره فلا راد لقضاء الله وقدره، ولكن اليس من حقنا التساؤل عن الذين يستقبلون «العيد الوطني» هذا الشهر من دون ان يكون ذلك ظرفا لطرح المطالب وعلى راسها فك الاسرى والسماح بالتنفس الطبيعي في اجواء الحياة والحرية. القول ذلك وانا واثق من ان ما اقوله يعتبر في نظر البعض نغمة نشاز قاتلة، ويحبذ البعض الآخر ان لا يقراها لانه «لا يحتاج لمن يشرح له مسؤوليته». وفي النهاية اسنا في عصر التلاعب بالالفاظ حيث يكون السجع ابلغ النثر، والتمنطق خير وسيلة للدفاع، واذا كان الكلام من فضة اوليس السكوت من ذهب؟

تقرير المنظمة العربية لحقوق الانسان عن البحرين لعام ١٩٨٨م

رغم قبول البحرين عضوا في الامم المتحدة في سبتمبر ١٩٧١ الا أنها لم توقع على أي من المواثيق الدولية المتعلقة بحقوق الانسان.

ولدولة البحرين دستور صدر عام ١٩٧٣ بعد استقلال البلاد بعامين وردت ضمن احكامه ضمانات لحقوق الانسان، نبرز كمثال عليها ـ وبالنظر الى عدد من الشكاوي وردت للمنظمة خلال العام ـ الحكم الوارد في الفقرة ١٩ فقرة الذي يحظر تعريض أي مواطن للتعذيب المادي أو المعنوي او للاغراء او للمعاملة الحاطة من الكرامة، كما ينص على بطلان كل قول او اعتراف يثبت صدوره تحت وطأة التعذيب او بالاغراء او تلك المعاملة او التهديد بأي منها. ومع ذلك فان هذا الدستور لم يعش طويلا اذ عطلت الحكومة عددا من مواده الاساسية في اغسطس ١٩٧٥ وحلت المجلس الوطني في الوقت ذاته. ولا شك ان في هذا العمل، وهذا التعطيل انتهاكا او تهديدا لحقوق الانسان المبينة في العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية اذ يطلقان يد الحكومة في تقدير ضرورات حماية الامن القومي او النظام العام او الصحة العامة او الآداب العامة او حقوق الآخرين وحرياتهم والتي تجيز تقييد الحقوق المذكورة.

وتبرز اهمية تعطيل احكام الدستور وحل المجلس الوطني وخطورتهما على التمتع بحقوق الانسان وحياته في دولة البحرين اذا ما ادركنا وجود عدد من القوانين تهدد ـ ان لم تنتهك ـ هذه الحقوق والحريات، وبالتحديد حق الفرد في الحرية والامان على شخصه وفي الا يوقف او يعتقل تعسفا، وحق من يحرم من حريته في الرجوع الى محكمة لكي تفصل دون ابطاء في قانونية اعتقاله (المادة ٩، الفقرتان الاولى والثالثة من العهد) وحق الفرد في قضاء منصف وعلني امام محكمة مستقلة ومختصة، وحقه في ان يتقدم للمحاكمة دون تاخير (المادة ١٤ الفقرتان ١، ٢ من العهد) وحق الانسان في حرية التعبير (المادة ١٩، الفقرة ٢) والحق في التجمع السلمي (المادة ٢١). ويدلنا استعراض هذه القوانين على التهديدات والانتهاكات الكامنة فيها والتي يمكن ان تنال من اكثر من حق او حرية في آن واحد. فقانون امن الدولة الصادر في اكتوبر ١٩٧٤ تنص مادته الاولى على انه «اذا توافرت دلائل جدية على ان شخصا اتى من الافعال او الاقوال ما يعد اخلالا بالامن الداخلي او الخارجي للبلاد جاز لوزير الداخلية ان يامر بالقبض عليه وايداعه احد سجون البحرين وتفتيشه واتخاذ اي اجراء يراه ضروريا لجمع الدلائل، واستكمال التحريات ولا يجوز ان تزيد مدة الايداع عن ثلاث سنوات». وواضح ان عبارة الاخلال بالامن الداخلي او الخارجي مبهمة غير دقيقة المعنى وتفتح الباب امام ممارسة وزير الداخلية لحقه تعسفا، وفي ذلك تهديد لحق الفرد في الا يوقف او يعتقل تعسفا (المادة ٩ الفقرة ١ من العهد). كما ان مدة الايداع التي يمكن ان تصل الى ثلاث سنوات تعتبر تهديدا لحق الشخص المحروم من حريته في الرجوع الى محكمة لكي تفصل دون ابطاء في قانونية اعتقاله (المادة ٩ الفقرة ١ من العهد). وتنص المادة الثانية من القانون ذاته على سرية جلسات المحاكمات والمادة الثالثة في فقرتها السادسة على سرية محاضر الجلسات التي تحرر من نسخة واحدة وتعتبر مع مذكرات الدفاع والادعاء واقوال الشهود من الاسرار، وجلي ان في هذه الاحكام انتهاكات لحق كل فرد في ان تنظر قضيته نظرا علنيا (المادة ١٤، الفقرة الاولى من العهد) وتجدر من جديد ملاحظة انه ولو كان صحيحا ان هذا الحق مشفوع في متن الفقرة التي تنص عليه بامكان اجراء محاكمات سرية لدواعي الآداب العامة او النظام العام او الامن القومي، فان ظروف تعطيل الدستور وحل المجلس الوطني تطلق يد السلطات الحكومية في تحديد ما يعد من قبيل هذه الدواعي.

كذلك فان المادة السابعة من المرسوم الاميري رقم ٧ لسنة ١٩٧٦ الذي تشكلت بمقتضاه محكمة أمن الدولة تنص على ان الاحكام الصادرة عنها لها صفة نهائية لا يقبل الاستئناف او التظلم بشأنها. وفي هذا الحكم انتهاك صريح لحقّ اللجوء الى محكمة اعلى (المادة ١٤، الفقرة ٥ من العهد).

اما قانون القضاء المستعجل الصادر سنة ١٩٨٤ ففيه تهديد لحق المتهم في ان يعطى من الوقت ومن التسهيلات ما يكفيه لاعداد دفاعه وللاتصال بمحام يختاره بنفسه (المادة ١٤، الفقرة ٢ (ب) من العهد) اذ يجوز بمقتضاه اجراء محاكمة فورية خلال اربع وعشرين ساعة من تاريخ القبض على اي متهم. وبالاضافة الى انتهاك الحكم القانوني هذا للحق المشار اليه اعلاه فان فيه كذلك انتهاكا لحق الفرد في ان تنظر قضيته نظرا منصفا (المادة ١٤، الفقرة الاولى من العهد) اذ يستحيل ذلك خلال هذه المهلة شديدة القصر.

اما قانون الامن الصادر في ١٩٦٥ فهو يحظر قيام المسيرات الشعبية وتوزيع المنشورات التي تتناول النظام السياسي بالنقد ونشر الانتقادات في الصحف او تناولها في النوادي وهو بذلك ينتهك بدوره الحق في التجمع السلمي (المادة ٢١ من العهد) وكذلك الحق في حرية التعبير (المادة ١٩ الفقرة ٢ من العهد).

وبالاضافة الى القوانين ذاتها توجد القرارات الادارية التي تصدرها السلطة والمواقف التي يتخذها شاغلوها ومن ذلك تاكيد وزير التربية والتعليم السابق السيد عبد العزيز محمد الخليفة في ديسمبر (كانون اول) سنة ١٩٨٠ على حق الوزارة في جمع المعلومات عن الطلاب ونشاطاتهم وهو مايعد انتهاكا لحق الانسان في اعتناق آراء دون مضايقة (المادة ٢٢، الفقرة الاولى من العهد).

الحرية والامان الشخصي:

اعلنت نشرة «صوت البحرين» الناطقة باسم الحركة الاسلامية في البحرين في عددها رقم ٥٠ الصادر في مارس (آذار) ١٩٨٧ عن اعتقال شاب في شهر يناير (كانون ثان) يبلغ الخامسة والعشرين من العمر ويعاني من فقر الدم وامراض المعدة. ولم تذكر اسمه وان حددت انه ابن الشيخ محمد علي العكري. كذلك ورد في العدد نفسه من النشرة ان السلطات قد اعتقلت السيد حسين المشيمع من سكان جدحفص بتهمة التدريس الديني في المأتم وقد اطلق سراحه بعد عدة ايام وان تعهد بعدم المشاركة في اي نشاط اسلامي.

وكانت نشرة «صوت البحرين» قد اعلنت في عددها رقم ٤٢ الصادر في يوليو (تموز) سنة ١٩٨٦ عن اعتقال عشرات من النساء بتهم واهية.

واذا كانت هذه هي الحالة الوحيدة الخاصة بالنساء وحدهن، واذا كان لا يمكن اثبات ان فيها انتهاكا لحق المراة في المساواة بالرجل، فقد يجدر ان يؤخذ في الاعتبار وضع المراة في منطقة الخليج بصفة عامة الذي يضعها في مركز ضعيف ويعرض حقوقها وحرياتها للتهديد باكثر مما تتعرض له حقوق الرجل.

وقد تلقت المنظمة العربية لحقوق الانسان شكوى من لجنة الدفاع عن المعتقلين السياسيين في البحرين تناولت اربع حالات من المعتقلين لم يقدم اي منهم للمحاكمة بالرغم من ان تاريخ اعتقالهم يعود لعام ١٩٨٠. ويشمل هؤلاء كلا من عبد النبي خيامي، عبد الكريم العرادي، وفيصل مرهون، وجعفر صفوان. وذلك فضلا عما اشارت له من بعض مظاهر التعذيب وسوء المعاملة.

وقد جاء في رد وزير داخلية دولة البحرين ان «البيانات الواردة الى المنظمة غير صحيحة» فعبد النبي الخيامي ـ وان كان لم يقدم الى المحكمة ـ الا انه قد اخلى سبيله منذ يوم ١٦ ديسمبر ١٩٨٦ وكذلك الامر بالنسبة لعبد الكريم العرادي الذي لم يقدم بدوره الى المحاكمة الا انه افرج عنه منذ يوم ١٩٨٧/٥/٢٨. اما فيصل مرهون وجعفر صفوان فكلاهما قدم للمحاكمة امام محكمة الاستئناف العليا وصدرت احكام بحقهما بتاريخ ١٩٨٦/٧/٩ وقد افرج عنهما يوم ١٩٨٧/٥/٢٨.

وقد لاقت انباء الافراج الواردة في خطاب السيد وزير الداخلية استحسانا من جانب المنظمة الا ان دواعي القلق التي كانت المنظمة قد اعربت عنها لا تزال قائمة. ذلك أن المدى الزمني الذي سبق تقديم المعتقلين للمحاكمة او الذي استغرقه البت في مدى احقيتهم في صدور اوامر بالافراج عنهم هو امر ينبغي الوقوف عنده حيث ان اوامر الاعتقال بحق الاشخاص الاربعة سالفي الذكر تعود لعام ١٩٨٠ ولم يقدم اثنان منهم للمحاكمة ولم يخل سبيلهما سوى عامي ١٩٨٦ للاول و١٩٨٧ للثاني. اما الاثنان الاخران فقد حوكما في الدعوى رقم ٥/أمن دولة لعام ١٩٨٦ وصدر الحكم بحقهما بتاريخ ١٩٨٦/٧/٩، وهكذا يتضح مرور نحو ست سنوات فيما بين تاريخ الاعتقال وتاريخ تقديم المتهمين للمحاكمة او تاريخ البت في مصيرهم.

ومن المعروف ان الفقرة (٣) من المادة (٩) من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية تنص على ضرورة «تقديم الموقوف او المعتقل بتهمة جزائية، سريعا، الى احد القضاة او احد الموظفين المخولين قانونا بمباشرة وظائف قضائية، ويكون من حقه ان يحاكم خلال مهلة معقولة او ان يفرج عنه. ولا يجوز ان يكون احتجاز الاشخاص الذين ينتظرون المحاكمة هو القاعدة العامة..».

ومن هذه الزاوية يساور المنظمة قلق بشان طول امد احتجاز المشتبه فيهم سياسيا وهو الامر الذي تأمل المنظمة ان توليه السلطات المختصة في البحرين اهتمامها، لتأتي الممارسات السارية في هذا المضمار بما يتفق مع الضمانات الدولية. ويصدق الامر نفسه على الحالات المتعلقة بسوء المعاملة او وقوع مظاهر للتعذيب.

معاملة السجناء وغيرهم من المعتقلين:

افادت التقارير الواردة للمنظمة ان المعتقلين والسجناء السياسيين في البحرين قد اضربوا عن الطعام احتجاجا على انتهاك حقوقهم الاساسية كمعتقلين سياسيين في الثلث الثاني من شهر يوليو (تموز) وبينت انهم تعرضوا الى اعادة التحقيق والاستجواب وللتعذيب الجسدي والنفسي مما ادى الى وفاة العديدين وان لم تسمّ الا اثنين هما السيد مهدي رضي والدكتور هاشم العلوي وكان الدكتور العلوي ضمن مجموعة من عشرين شخصا القي القبض عليهم في يوليو (تموز) واغسطس (آب) سنة ١٩٨٦ ووجه الى ثانية عشر منهم تهمة الانتماء الى جبهة التحرير الوطني البحرانية المحظور نشاطها وقدموا للمحاكمة (الدعوى رقم ١٩٨٦/١٩٤٩).

ولقد وجهت المنظمة رسالة الى السيد وزير الداخلية في البحرين استفسرت فيها عن وضع هذه المجموعة من سجناء الرأي. ولقد جاء في رد السيد وزير الداخلية ـ وهو ماينبغي التنويه به ـ انه لا يوجد في البحرين محتجزون سياسيون وانما خارجون على القانون يقدمون للمحاكمة فور انتهاء التحقيق معهم تحت اشراف السلطات القضائية المختصة، وان الدكتور هاشم العلوي قد انتحر ولم يقض نحبه بسبب التعذيب او سوء المعاملة وان ذلك ثابت في التقارير الرسمية للجهات الطبية، واخيرا ان المقبوض عليهم في يوليو (تموز) واغسطس (آب) ١٩٨٦ يروجون لمبادىء لاتتفق مع مصالح الشعب وتهدف الى تقويض الاستقرار الاجتماعي وانهم احيلوا الى محكمة مختصة توفر لهم كافة ضمانات التقاضي من محامين وغير ذلك.

تقرير منظمة العفو الدولية لعام ١٩٨٨م عن البحرين

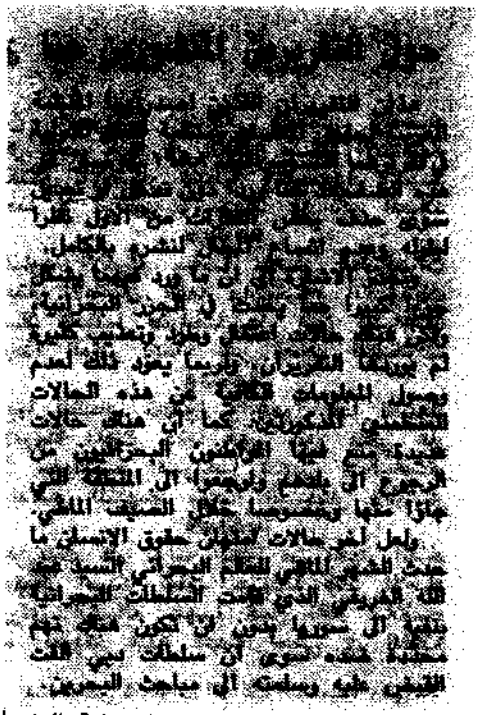

ومع ذلك فان مصادر اخرى منها منظمة العفو الدولية قد اجمعت على وجود ادلة على ان وفاة د. هاشم العلوي في سبتمبر (ايلول) ١٩٨٦ بعد اقل من شهر من القاء القبض عليه كانت من جراء التعذيب، وان هذا كان مصير مهدي رضي ايضا الذي كان يقضي فترة حكم صدر ضده بالسجن في سنة ١٩٨١. ولقد اشارت منظمة العفو الدولية الى ان المقبوض عليهم في يوليو (تموز) واغسطس (آب) ١٩٨٦ قد تعرضوا للتعذيب اثناء التحقيق معهم في سجن المنامة، والى ان عددا منهم قد نقل للمستشفى للعلاج في حالة خطيرة، من بينهم متهم مذكور بالاسم هو السيد عبد الحميد القصاب، اما اساليب التعذيب فكانت الضرب ونزع الاظافر وحرمان السجين من النوم وحمله على الوقوف لعدة ايام متتالية.

الحق في محاكمة منصفة:-

اصدرت محكمة امن الدولة يوم ٢٩/١٠/١٩٨٧ احكاما وصفها بيان للجنة الدفاع عن حقوق الانسان في البحرين بانها تعسفية ضد خمسة عشر متهما من اصل الثمانية عشر الذين كانوا قد قدموا للمحاكمة منذ ٢٥/١٠/١٩٨٧ على ذمة الدعوى ١٩٤٩/١٩٨٦ المشار اليها من قبل وذلك بتهمة الانضمام لجبهة التحرير الوطني البحرانية. وقد اضرب المحكوم عليه عن الطعام يوم ٣٠/١٠/١٩٨٧ وطالبوا امير البحرين في رسالة وجهوها اليه بنفس التاريخ بالغاء الاحكام واطلاق سراحهم، كما احتجوا على اجراءات التعذيب وغياب الديموقراطية والحريات العامة. كذلك فلقد نددت بالاحكام اللجنة التنفيذية لاتحاد الشباب الديموقراطي البحريني في بيان اصدرته بهذه المناسبة.

ولقد اشارت مصادر مختلفة منها منظمة العفو الدولية الى ان محاكمة المتهمين الثمانية عشر قد افتقرت للضمانات القانونية ومنها حق الاستئناف وضمان عدم الاستناد الى اعترافات انتزعت تحت وطأة التعذيب.

حرية التعبير:

وينتهك قانون المطبوعات الصادر في سنة ١٩٧٦ الحق في حرية التعبير (المادة ١٩ الفقرة ٢ من العهد) حيث تنص مادته الخامسة على انه «يجوز لوزير الاعلام ان يطلب من المطابع الاطلاع على نصوص اي مؤلف قبل واثناء الطبع وفي حالة مخالفتها يجوز للوزير ايقافها» وتجيز المادتان ١٣، ١٥ من القانون لوزير الاعلام ان يمنع تداول

البقية على صفحة ٦

بقي في السجن في نهاية عام ١٩٨٧ ما يربو على ١٠٠ سجين سياسي، قد يكون بعضهم سجناء رأي، ينفذون احكاما صدرت بحقهم بعد محاكمات غير عادلة. وكان بين هؤلاء ١٤ شخصا حكم عليهم بالسجن في تشرين الاول/ اكتوبر بسبب دعمهم المزعوم لجبهة التحرير الوطني البحرانية المحظورة. ووردت تقارير خلال العام عن اعتقال عدد آخر من الاشخاص، لاسباب سياسية كما يظهر، لكن معظمهم اطلق سراحهم بعد فترات قصيرة. وادعي ان بعضهم تعرضوا للتعذيب او سوء المعاملة. وافرج في أيار/ مايو عن ثلاثة سجناء سياسيين ظلوا محتجزين دون محاكمة لفترات تتراوح من ثلاث الى سبع سنوان.

وكان الثلاثة الذين اطلق سراحهم في ايار/ مايو محتجزين بموجب المرسوم بقانون بشأن تدابير أمن الدولة، الصادر في تشرين الاول/ اكتوبر ١٩٧٤. ويجيز هذا المرسوم بقانون احتجاز الاشخاص دون تهمة او محاكمة لفترات اقصاها ثلاث سنوات قابلة للتجديد، اذا كانو يشكلون في نظر وزير الداخلية خطرا على الأمن القومي.

واستمرت حتى تشرين الاول/ اكتوبر ١٩٨٧ محاكمة ١٨ عضوا مزعوما في جبهة التحرير الوطني البحرانية، كانت قد بدأت في كانون الاول/ ديسمبر ١٩٨٦. وحكم على ١٤ من المتهمين بالسجن لفترات تتراوح بين ثلاث وخمس سنوات، بينما حكم على متهم آخر بالسجن لمدة سنة واحدة، واطلق سراحه بسبب الوقت الذي كان قد قضاه قيد الاعتقال قبل المحاكمة، وأبريء ثلاثة. وقد جرت المحاكمة أمام محكمة الاستئناف العليا المدنية، التي انشئت عام ١٩٧٦ للنظر في قضايا تتعلق بالأمن القومي. هذا، وليست هذه المحكمة ملزمة بالتقيد بأحكام اصول المحاكمات الجزائية لعام ١٩٦٦: اذ يجوز فيها ادانة المتهمين على اساس اعترافاتهم فقط، كما انه لا يحق لهم الاستئناف الى محكمة اعلى ضد الادانة او الحكم.

وقد ادعى المتهمون في المحاكمة المذكورة اعلاه انهم احتجزوا عدة شهور بعد اعتقالهم في حبس انعزالي، وارغموا على الادلاء باعترافات تحت التعذيب. وكشف فحص اجراه طبيب شرعي للمتهمين عن وجود آثار ندوب على اجسام بعضهم، متطابقة مع توقيت ونوع التعذيب الذي ادعوا انهم تعرضوا له. كما ان المتهمين حرموا ايضا من رؤية محامين الا قبل بدء محاكمتهم بوقت قصير. وقد ادعوا انهم لم يشتركوا الا في نشاطات كاخراج وتوزيع نشرات تطالب باجراء انتخابات برلمانية وبحقوق نقابية وحريات مدنية. ومع ذلك، فان مواد قانون العقوبات البحريني الذي وُجهت التهم اليهم بموجبه، تشير الى مسألة استخدام العنف. ولانه لم تتوفر لمنظمة العفو الدولية نسخة من قرار المحكمة، تعذر التأكد من ان المتهمين لم يدانوا الى حد ما بسبب تأييد العنف. الا انه لم تتوصل منظمة العفو الدولية، في سياق تحقيقاتها، الى اية ادلة تثبت ان المتهمين استخدموا العنف او ايدوا استخدامه، لذلك فان المتهمين الاربعة عشر ربما كانوا سجناء رأي.

وبقي في السجن خلال عام ١٩٨٧ كثير من السجناء السياسيين الآخرين الذين صدرت بحقهم احكام بعد محاكمات غير عادلة جرت امام محكمة الاستئناف العليا المدنية. وكان بين هؤلاء ١٨ شخصا حكم عليهم بالسجن لفترة خمس او سبع سنوات فيما يتعلق بمحاكمة جمعية التوعية الاسلامية عام ١٩٨٤ (راجع تقرير المنظمة لعام ١٩٨٦ و ١٩٨٧). كما بقي ايضا في السجن الشيخ ناصر الحداد، الذي حكم بالسجن عام ١٩٨١ لانتمائه الى منظمة غير مشروعة، وخمسة رجال حكم عليهم بالسجن عام ١٩٨٦ بعد ادانتهم بالانتماء الى جبهة التحرير الوطني البحرانية (راجع تقرير المنظمة لعام ١٩٨٧).

وبقي في السجن ايضا اكثر من ٧٠ سجينا، بعضهم يقضون احكاما بالسجن لفترات طويلة، صدرت بحقهم فيما يتعلق بمحاولة انقلاب مزعومة جرت عام ١٩٨١. واشارت تقارير الى انهم محتجزون في ظروف قاسية. وورد ان بعض السجناء البالغ عددهم ٧٣ الذين ادينوا في القضية المذكورة، قد حرموا لسنوات عديدة من زيارات عائلاتهم.

واستمرت التقارير ترد خلال عام ١٩٨٧ عن تعذيب واساءة معاملة المعتقلين، وعن انعدام التدابير الوقائية الاساسية ضد معاملة من هذا النوع. واشارت معظم الادعاءات الى ضرب الاشخاص المشتبه بمعارضتهم السياسية اثناء استجوابهم، بينما اشارت تقارير اخرى الى ضرب السجناء بعد صدور احكام بحقهم. وورد ان عددا من الاشخاص اعتقلوا بعد الهتاف بشعارات سياسية خلال احتفالات دينية للطائفة الشيعية. وادعي انهم تعرضوا للضرب اثناء استجوابهم قبل اطلاق سراحهم. وحصلت اعتقالات اخرى في تشرين الثاني/ نوفمبر وكانون الاول/ ديسمبر، واتهم ثلاثة شباب بالتخطيط لتفجير قنابل في منشآت النفط. وقد احتجز الثلاثة، وهم نبيل باقر ابراهيم باقر، واحمد حسين ميرزا عبد الخالق، وخالد عبد الرسول محمد الاميري، مدة شهر تقريبا في حبس انعزالي، قبل ان يدلوا باعترافاتهم امام قاضي التحقيق.

في نيسان/ ابريل، زارت البحرين بعثة من منظمة العفو الدولية لعقد محادثات مع الحكومة. وقد اجتمع مندوبو المنظمة بوزير الداخلية والخارجية، وبوزير العدل والشؤون الاسلامية، وغيرهم من المسؤولين، لكي يبحثوا معهم في بواعث قلق المنظمة من حيث السجن دون محاكمة، والمحاكمات الجائرة، وتقارير التعذيب وسوء المعاملة. كما حضر مراقبون من المنظمة جلسات محاكمة ١٨ متهما من الاعضاء المزعومين في جبهة التحرير الوطني البحرانية في نيسان/ ابريل وحزيران/ يونيو. وكانت السلطات قد رفضت في شباط/ فبراير منح تأشيرة دخول لمراقب اوفدته المنظمة لحضور جلسة المحاكمة.

في اعقاب بعثة نيسان/ ابريل، رفعت المنظمة توصيات مفصلة الى الحكومة حول الاجراءات اللازمة لحماية حقوق الانسان. وشملت هذه التوصيات اتاحة الفرصة للسجناء السياسيين لرؤية محاميهم دون تأخير وبشكل منتظم، ولرؤية اقاربهم والحصول على علاج طبي ملائم. كما شملت اعادة النظر في اجراءات محكمة الاستئناف العليا المدنية، وتعديلها بحيث تنسجم مع المقاييس الدولية للمحاكمات العادلة، وتعديل المرسوم بقانون بشأن تدابير أمن الدولة بحيث يتيح مراجعة قضائية اكثر تكررا بغية الحماية من الاعتقال التعسفي. بالاضافة الى ذلك، حثت المنظمة الحكومة على اجراء تحقيقات مستقلة في حوادث وقعت ما بين عامي ١٩٨٠ و ١٩٨٦، ومات فيها ستة سجناء نتيجة التعذيب، كما ادّعي، ادعاءات تعذيب اخرى. واقترحت المنظمة تطبيق اجراءات عملية اخرى من شانها تعزيز التدابير الواقية ضد تعذيب المعتقلين واساءة معاملتهم، وتحسين الاجراءات المؤدية الى اجراء تحقيقات نزيهة سريعة في ادعاءات التعذيب وسوء المعاملة.

وحثت المنظمة الحكومة كذلك على تصديق الاتفاقيات الدولية الهامة المتعلقة بحقوق الانسان، مثل العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، والبروتوكول الاختياري الملحق به، واتفاقية الامم المتحدة لمناهضة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة او العقوبة القاسية او اللاانسانية او الحاطة بالكرامة.

البعد السياسي في المواكب الحسينية

صوت اباء هادر، يزمجر في وجه الظالمين فتهتز له الارض تحت ارجلهم، ذلك هو صوت عاشوراء في البحرين، لم يكن بكاء ساذجا على الاطلال، ولا تحسرا عاطفيا محضا، ولا ترديدا لمصائب الامس بعيدا عن مآسي اليوم. بل كان استلهاما من بطولات عاشوراء للثورة على الواقع الفاسد القائم وتغييره، واعلانا لكلمة الحق في مختلف قضايا الامة.

ان جولة في شعارات المواكب لهذا العام لكفيلة باثبات هذه الحقيقة حين تستوقفنا امام عدة مقاطع فتحرك القلم ليسجلها شهادة للتاريخ.

ان اهم ما يستوقفنا هو منطق التحدي الذي يأبى ابناء الحسين الا ان يسجلوه في وجه الظالمين مطمئنين الجراح بانها مصدر عز في الدارين وذلك حين يعلنون:

سيعض يديه غدا من يظلم
لا يفيد السلاطين دمع يندم
الجراح ستشفي ليقوى المسلم
ان موج الدماء يثور ويلطم
يزهق الباطل فيموت الصنم
فانعمي يا قرابين فات السقم
عزة في جنان ودين يحكم

ويسجل موكب عزاء السنابس الحقيقة بكلمات اخرى حين ينادي:

دولة الباطل عرش لا يدوم
فاسألوا التاريخ هل دام ظلوم
واسألوا آل زياد ويزيد
وبني العباس فالبغي اثيم
تلك شمس الله في الافق تصلي
فاسألوها هل تضيّرن غيوم
ان بغى الظالم او جار علينا
نحن سيف يتحدى ويحوم

وفي العاصمة المنامة تلتهب المشاعر حين يصل الموكب الى مسجد «الخواجة» الذي يعيد لذاكرتها ايام الشهيد العلامة السيد احمد الغريفي امام المسجد سابقا فلا تجتازه حتى تعقد عنده كلمة وفاء فتنادي:

هذه ثورتنا تستمد العزم من مسجدنا
اقدمت في زحفها لم يقف في وجهها جلادنا
دككت كل القلاع.. كشفت للثائرين الخائنا

ولما كان علماء الدين المجاهدون هم فخر الامة بما قدموا من دماء وبما يتعرضون له من أذى في السجن ومضايقات في خارجه لم يترك الشعب ان يسجل فخره بهم ويدعو للاقتداء بهم قائلا:

بجهاد العالمْ يستفيق النائم
انهم للدين انصارْ
لا تروموا العز من دون سجون
انما الدنيا عناء بشجون
كونوا للاسلام كالحصن الحصين
هبوا يا اخواني.. في خطى الايمان
انهم للدين انصار

ولا تترك الجماهير ان تسجل امتعاضها بألم من تربية الشارع التي خرّجت ـ بتشجيع السلطة ـ بهائم المخدرات ومدمني الخمور، وتلقي مسؤولية ذلك على امريكا التي تسعى لاستعباد الشعوب عبر محاربة قيمها باخبث الوسائل فتردد:

ينتج الشارع اجراما و اقزاما صغار
يعشقون الخمر والافيون اوركب الشنار
اي دين يعرفون، او حرام، اي عار
همهم هم البهائم.. صغارا وكبار
خطر أحدق بالاسلام من دون انتظار
فانظروا للشعب ها قد جاءت امريكا اليه
وارصدوا الشارع لا تطبق امريكا عليه

*****

وحشيش النشوة السوداء محبوب الالم
سوف يقضي اهلها في السجن او بين السقم
وانتظار الموت حتم بعد آلام الندم
فالقبور مستعدات لضم من يضم
ان امريكا تدس السم في وسط الدسم
عرفوا الناس بامريكا عدوة الامم

وتدرك الجماهير خطورة مؤامرة التفرقة الطائفية في اوساط المسلمين فتنطلق الحناجر مستنكرة ذلك ومعلنة نداء الوحدة على اساس التوحيد القرآني قائلة:

الى متى الفرقة في المباديء
وهذه امنيات الاعادي
يا بلادي يا بلادي
الهنا واحد والعقيدة تجمعنا كي يرف لوانا
ووحدة في جميع المبادي نريدها يا دعاة هدانا
بشرى الى المسلمين وبشرى تسعدنا فالاله دعانا
لجمع شمل العباد فيحمي منهج دين الهدى وندانا
اليس في الانشقاق المطامع
الى فئات العناد والجهالة
كذلك الانشقاق نراه
يخط للناس نهج البطالة
دستور اسلامنا خير حاكم
ونهجه للسلام والعدالة
فـ «قل هو الله» فيها المعاني
لدين حق اتى في كماله

ولا يمنع ثقل المحنة التي يتعرض لها الشعب في الداخل ابناءه ان يتبنوا آلام قضايا المسلمين الكبرى وعلى راسها الاحتلال الاسرائيلي لارض المسلمين ومقدساتهم معلنين ان عمالة الحكام المتسلطين على بلادهم هي جزء لا يتجزأ من المحنة فنستمع الى اصوات المعزين تعلو مخاطبة القدس:

ايها القدس سلام، قلبنا فيك تفطر
لم نزل ننتظر اليوم الذي فيه تحرر
وعسى منا صراخ ودعاء سوف يزار
بغد حتما يفك القيد عنك ويكسر
حينما نحوك زحفا نلثم الجرح ونثار

*****

هل لاسرائيل تعلو راية لولا العمالة
سلموك بامان شابحات للضلالة

*****

قد دعاهم شرف القدس الى عقد اللقاء
فاجابوه بان يبدوا لامريكا الولاء
هل أتانا الخبر منهم غير قتل النبلاء
غير اموال الشعوب ضيعوها بالهباء

*****

كم من المرات صلوا يعقدون القمما
هل أعاد القدس جمع منهم يا مسلما
قد أدانوا وأدانوا وادانوا الظالما
ثم عادوا بخضوع واستضافوا المجرما

وتمتد انظار المعزين الى آفاق العالم الاسلامي لتنظر باعزاز لانوار الجهاد في افغانستان ولبنان معربة عن ادراك حقيقة القضية الاسلامية الواحدة مهما تعددت مواقع المؤامرات جغرافيا ومهما اختلف العدو شرقا وغربا «فالكفر ملة واحدة»

ان في الافغان نورا مثلما لبنان نورْ
افهموا الناس شعار الحر في كل العصورْ
هكذا المسلم يمضي في جهاد قد يطولْ
ينزف الدم ضمادا لجراحات الرسولْ
مسلمو اليوم قلوب نبضت فيها الاماني
مسلمو اليوم سيوف اصلتت ضد الهوان
هكذا العزة في الاسلام لها الدم يهون
كلهم جند امام من سنان يجرعون

ولا يرتضي الشعب وجود عدو المسلمين الاول امريكا على ارضه تتمتع بتسهيلات تمدها في طغيانها وتستخدمها ضد الابرياء، وتتمثل للجماهير جريمة قصف الطائرة المدنية في الخليج في ٨٨/٧/٣ وغيرها من الجرائم، فترفع صوت البراءة والرفض في اكثر من موكب فكان مما قيل اعرابا عن ذلك:

ان امريكا بلاء ودمار وفساد
كل شبر منها في العالم يشكو الاضطهاد
تقتل الاحرار ظلما وجحودا وعناد
اننا لا نرتضي وجودها في ذي البلاد

*****

عاود الاجرام سفكا لدماء الطاهرات
ايتم الاطفال ظلما واستباح الحرمات
ملأ الدنيا صراخا من انين الثاكلات
وكذا البحر دماء عبر قصف الطائرات

*****

ايها الشعب تعالوا وارفعوا هذا الشعار
لامريكا الموت حتما فهي جور وهي عار
لا تخيفنكم امريكا فهي كالغبار
وادعو للجهاد دوما الصغار والكبار

*****

قد بدت كل نوايا الكفر من تحت اللثام
حينما امريكا شنت حربها ضد الامام
ورأى العالم جهرا كل ظلم للانام
يد امريكا عليه مهما اخفي في الظلام

هذه بعض شعارات المواكب الحسينية وهي بلا شك مدرسة في الرفض والجهاد والشعور بما يتعرض له المسلمون من اضطهاد ليس في البحرين فحسب بل في كل بلاد المسلمين.

تقرير المنظمة العربية ـ البقية

المطبوعات التي تتضمن المساس بنظام الحكم وتحظر تداول أي مطبوع قبل الحصول على اذن مسبق، وتنص المادة ١٨ على ان يعاقب بالحبس لمدة لا تزيد على سنتين وبغرامة لا تتجاوز الفي دينار او بالعقوبتين معا كل من ادار مكتبة، او نشر او تداول مطبوعات لم يؤذن في تدولها او صدر قرار بمنع تداولها او ادخالها البلاد او صودرت نسخها. وكل هذه احكام بمثابة انتهاكات للحق في حرية التعبير المذكور.

ان الاعلان الحكومي رقم ٥٥ لسنة ١٩٥٦ يخول قوات الشرطة حق استخدام القوة في تفريق المظاهرات الشعبية اذا ما اضطرت لذلك. وبما ان تقدير ممارسة هذا الحق للشرطة وحدها فانه يصبح وفي غياب سلطة الرقابة بمثابة تهديد للحق في التجمع السلمي.

سبق تناول حالة اعتقال السيد حسين المشيمع تحت بند «الحرية والامان الشخصي» وهي تندرج كذلك تحت «حرية التعبير» اذ ان اعتقاله كان بتهمة التدريس الديني في مأتم اسكان جدحفص وهي ما يعد انهاكا لحقه في حرية التعبير والدين.

حرية الاجتماع وتكوين الجمعيات:

سبق تناول الحكم الصادر في الدعوى رقم ١٩٤٩/١٩٨٦ تحت بندي معاملة السجناء وغيرهم من المعتقلين و«الحق في محاكمة منصفة» وهو يحمل في طياته فضلا عن ذلك انتهاكا لحرية الاجتماع وتكوين الجمعيات اذ يجرم الانضمام الى جبهة التحرير الوطني البحرانية استنادا الى المادتين رقم ١٥٩ و ١٦٤ من قانون العقوبات بشأن العضوية في منظمة غير مشروعة. كذلك كانت المنظمة قد تلقت شكوى في نهاية العام ١٩٨٦ بشأن القاء القبض على احد العاملين بمكتب الامم المتحدة بالبحرين بتهمة الانتساب لاحدى المنظمات اليسارية، وبالرغم من انه لم يقترف اي عمل من اعمال العنف. ولقد وجهت المنظمة رسالة للسيد وزير الداخلية في البحرين استفسرت فيها عن اسباب القبض على السيد عبد المجيد حسن عبد الله وناشدته فيها كفالة محاكمة عادلة علنية له وابرزت ان المتهم قد حبس بسبب آرائه وليس بسبب افعال يجرمها القانون.

الذكرى الخمسون لحركة الاصلاح الوطنية (٢)

كان لاصرار البحارنة على المطالبة بسلسلة من الاصلاحات الادارية ابتداء من عام ١٩٣٤ اثره في بلورة موقف وطني موحّد من مجمل الوضع في البحرين. ففيما كان وجهاء البحارنة ورؤساء القرى يجتمعون ويتداولون شؤون البلاد ويتدبرون في الخطوات التالية لتحركاتهم كان الوعي السياسي يزداد ترسخا في اوساط واسعة من الشباب الذين التحقوا بالمدارس وانفتحوا على العالم الخارجي. ولما كانت حكومة الهند البريطانية قد تمادت في دعم آل خليفة وابقائهم في الحكم وقمع التحركات المناوئة الاخرى، فقد تمخض عن ذلك وعي جماهيري يمعن في المطالبة ليس بحقوق طائفية محدودة، بل بحقوق وطنية شاملة تتسع حتى تصل حد المطالبة بمجلس تشريعي وتبلغ درجة طرح فكرة ابعاد المستشار البريطاني لحكومة البحرين، تشارلز بليجريف، عن البحرين.

ومع حلول عام ١٩٣٨ كانت قضية الوضع في البحرين تأخذ بعدها الدولي فتظهر المقالات في الصحف العربية وغيرها لتنقد السياسة البريطانية والخليفية في البحرين وتطالب الناس بالتحرك السياسي الواسع. وتظهر مجلات مثل «الناس» في البصرة و«المستقبل» في بغداد و«الرابطة العربية» في القاهرة و«الشباب» في القاهرة و«النهار» في بيروت و«صوت الاحرار» البيروتية و«العمل القومي» في دمشق و«البيان» في نيويورك وكلها تتحدث عن الوجود البريطاني في البحرين وعن بناء قاعدة الجفير وعن نشاط القنصل البريطاني فيها. وتظهر مثلا مقالة في جريدة «الرابطة العربية» القاهرية في ١٤ سبتمبر ١٩٣٨ تحت عنوان «ماس دامية في البحرين، نداء حار» موقعه باسم «عربي» تستنهض الشباب للمطالبة بحقوقهم ملخصة باربع نقاط:

(١) انشاء مجلس تشريعي يتألف من ٢٠ عضوا ويكون رئيسه الشيخ سلمان بن حمد آل خليفة.
(٢) جميع شؤون البلاد من احكام وبلديات وجمارك والجيش والمعارف تكون بيد المجلس.
(٣) يكون المرجع الوحيد للمجلس هو الشيخ حمد حاكم البحرين.
(٤) منع الاجانب من التدخل في شؤون البحرين وتجريدهم من كل سلطة.

هذه الدعوة للاصلاحات جاءت في اعقاب حركتي الاصلاحات في كل من الكويت ودبي عام ١٩٣٨، وقد بداها عدد من الوجهاء من الشيعة والسنة في البحرين، ذكرهم المعتمد البريطاني بالبحرين في تقرير رفعه للمقيم السياسي في بوشهر في ٢٧ اكتوبر ١٩٣٨، وهم محسن ومحمد علي التاجر، السيد سعيد بن السيد خلف، عبد علي العليوات، منصور العريض، السيد احمد العلوي، والشيخ عبد الله بن محمد صالح (وهو القاضي الجعفري السابق الذي اعتبره المعتمد السياسي اخطرهم جميعا). اما السنة فهم علي بن عبد الله آبل (المحرق)، ابراهيم بن جودر (المحرق)، سعد بن شملان، علي بن خليفة الفاضل، ومحمد الفاضل، وخليل المؤيد وبعض الافراد من عائلة كانو. وذكر واقع التحرك كما يلي:

١ ـ احتمال فتح موضوع خلافة الشيخ حمد.
٢ ـ حوادث الكويت ودبي.
٣ ـ الكساد والتجارة.
٤ ـ تراجع سوق اللؤلؤ.
٥ ـ الامتعاض من المحاكم.
٦ ـ بالخصوص محكمة الشرع الشيعية.
٧ ـ الاستياء من مستوى تطور التعلم، وبصورة اقل الشرطة.
٨ ـ الشكاوى من «الاستعمار البريطاني» وزيادة توظيف الاجانب في بابكو.

وخلال شهر اكتوبر شاهد الناس منشورات على شكل ملصقات في كل من المنامة والمحرق وقد كتب عليها شعارات عديدة منها:

«بشرى أيها الشعب النبيل، سوف يزول الظلم عنكم. ولقد سمعتم من زعماء الشعب وخطبائه في المجتمعات ما أثبت لكم زوال الظلم عنكم. كونوا على اهبة الاستعداد حتى يأتيكم امر ثاني».

وقد قامت الحكومة بازالة معظم هذه الملصقات وعلقت مكانها اعلانات بمنع الناس من تنظيم العرائض. ولكن الملصقات عادت مرة أخرى في نهاية اكتوبر وشوهد عدد منها على جدران المكاتب الرسمية، جاء فيها: «نشكر نواب الشعب الجيل الوطني الجديد على البشرى التي اكدت لنا زوال الظلم، ونحن متأهبون لصدور الامر الثاني. نقابة العمال السرية».

وبينما كانت حركة الاصلاح تأخذ حجمها الشعبي وتمتد هنا وهناك، قررت الحكومة اتباع سياسة جديدة لمنع تفاقم هذه الحركة، وذلك بالانصياع لاحد اهم مطالب البحارنة وذلك باصلاح المحكمة الشرعية الشيعية التي كانت مغلقة منذ شهر يونيو. وجاء هذا التنازل لمغازلة الشيعة ومنع تكوين تحالف شيعي ـ سني يتقدم بمطالب مشتركة للحكومة. وقامت الحكومة على اثر ذلك بنشر اعلان عام في ٣١ اكتوبر ١٩٣٨ بتعديل محكمة الشرع الجعفرية.

في هذه الاثناء كانت الاوضاع في البلاد متوترة. فقد ظهرت بعض الكتابات على جدران محكمة البحرين منها: «يسقط يسقط المستشار، تسقط تسقط هذه المحاكم الظالمة».

وتصاعدت المطالبة بإقالة مراقب التعليم، فائق ادهم، ووضعت في بيته رسائل تهدد بقتله اذا لم يستقل من منصبه.

كما تمت المطالبة بزيادة رواتب الشرطة من ٢٥ روبية الى ٥٠ روبية في الشهر، وكان بعض المسؤولين في دائرة الشرطة مع هذه الاصلاحات. كما قام بعض الشباب بتشويه الاعلان الذي وزعته الحكومة بخصوص منع توزيع المنشورات والملصقات، فقاموا بشطب اسم الشيخ حمد الذي ذُيّل به الاعلان وكتابة «الثور الأحمر» مكانه وكانوا يقصدون بذلك المستشار.

كانت سياسة الحكومة (التي يديرها المستشار، تشارلز بليجريف، تقوم في هذه الفترة اساسا على اساس محاولة منع تبلور موقف سياسي مشترك بين السنة والشيعة، فكان السعي لتحييد البحارنة عن طريق احداث تغييرات في المحكمة الجعفرية، كما كان البحارنة يطلبون. وبعد التغيير المذكور، اتجهت مطالب البحارنة نحو «محكمة البحرين» الكبرى واحتجوا على المستوى المتدني للقضاة من آل خليفة. وهذا ما اوضحه وفد البحارنة في لقائهم مع بليجريف في الثالث من نوفمبر. وفي لقاء بين الشيخ عبد الله بن عيسى مع المعتمد السياسي البريطاني الكولونيل لاخ حضره كذلك المستشار (في الاسبوع الاول من نوفمبر)، طلب المعتمد من الشيخ عبد الله تعيين قاضيين متقاعدين او خبيرين في القانون معه مثلا ليقوم احدهما باكمال عمل اللجنة التي عُيّنت لاعداد لائحة القوانين بينما يقوم الآخر بتدريب القضاة من آل خليفة تدريجيا لأن وجودهم على ما هم عليه من ضعف علمي يعتبر احد دواعي الاضطراب. وفي رسالة بتاريخ ٥ نوفمبر من المعتمد السياسي للمقيم السياسي في الخليج ذكر المعتمد انه يتوقع حدوث اضراب بين موظفي الحكومة وسائقي السيارات وعمال شركة النفط. ويبدو أنه بنى توقعه على أساس بعض الاجراءات التي كان يخطط لها هو والمستشار ويأمران الشيخ حمد بتنفيذها.

ففي اليوم نفسه، اي ٥ نوفمبر، اعتقلت الحكومة كلا من سعد الشملان وأحمد الشيراوي متهمة اياهما بالتحريض على الاضطراب، وباستعمال كلمات غير لائقة ضد الشيخ حمد. وفي اليوم التالي (الأحد ٦ نوفمبر) امرت «حركة الشباب الوطني» عمال شركة بابكو بالاضراب، فتوقف العمل في مكاتب الشركة وفي حقول النفط، وكان زعماء الاضراب من بين سائقي السيارات والفنيين وموظفي المكاتب. كما حدثت اعتصامات في المنامة والشوارع الخارجة منها حيث تمكن المتظاهرون من منع العمال من الذهاب الى الشركة. ولكن عددا منهم تم اعتقاله. وعلى اثر ذلك تجمع عدد من افراد حركة الشباب في جامع صلاة الجمعة بالمنامة وطلبوا رؤية المعتمد، الذي رفض مقابلتهم. فما كان منهم الا ان انتشروا في السوق وتمكنوا من اغلاق الدكاكين. وبعد قليل جاءت مجموعة من الشرطة الى السوق واستعملت القوة لتفريق المتظاهرين مما ادى الى حدوث اصابات بين المتظاهرين. وتم في الوقت نفسه اعتقال كل من خليفة الفاضل وابراهيم كمال، والاول كان احد قادة الحركة.

بعد ذلك قامت الحكومة بتوزيع اعلان يشجع الناس على فتح دكاكينهم ويعدهم بتوفير الحماية من المتظاهرين. ويبدو أن الاعتقالات التي حدثت في اليوم السابق احدثت خللا في خطط الاضرابات والتظاهرات. كما ان محاولات اقناع الغواصين في المحرق وبعض البحارنة في المنامة لم تنجح في توسيع دائرة الاضراب.

في يوم الاثنين ٧ نوفمبر بدأ معظم عمال بابكو في الرجوع الى اعمالهم ولكن السوق اغلقت مرة اخرى لفترة قصيرة ثم عادت للعمل. وتجمع عدد من الشباب في الشارع المقابل للمعتمدية، ولكن الشيخ عبد الله بن حمد وخدمه هاجموهم وفرقوهم. بعد ذلك اصدر مدراء شركة النفط انذارا للعمال بالرجوع الى العمل يوم الاربعاء او مواجهة عقوبات مثل الفصل عن العمل. وجاء الانذار بعد اجتماع بين هؤلاء المدراء وكل من المستشار والمعتمد السياسي.

ومع حلول يوم الاربعاء ٨ نوفمبر، كان معظم العمال قد رجعوا الى اعمالهم، وبدأ جو من الهدوء يعود الى المنامة. ولكن في اليوم التالي كانت منشورات عديدة قد وزعت موقعة باسم «الشباب الوطني» في المنامة والمحرق تطالب باطلاق سراح المعتقلين وتدعو عمال شركة النفط الى الاضراب وتطلب من الناس مقاطعة السينما، وتطالب بتكوين مجالس للاشراف على اصلاحات اجهزة التعليم والمحاكم وانشاء نقابات عمالية.

وفي الوقت نفسه ارسلت رسالتان الى المعتمد السياسي اولاهما مؤرخة ٩ نوفمبر وموقعة باسم «شباب الامة» وفيها مطالبان رئيسيان هما الافراج عن المعتقلين في الحوادث الاخيرة واصدار عفو عام عن جميع من اشترك في هذه الحركة السلمية».

اما الثانية فكانت مؤرخة ٩ نوفمبر وموقعة باسم «شباب الامة» وفيها المطالب التي ذكرت سابقا ومنها فك سراح المعتقلين وتشكيل مجلس للمعارف وآخر لوضع قانون للمحاكم وانشاء نقابة للعمال.

لم تكن الصورة واضحة بخصوص مدى التفاهم بين السنة والشيعة حول مسألة الاصلاحات، ولم تكن هناك قيادة موحدة للحركة الشعبية التي سعت للحصول على بعض التنازلات من قبل الحكومة على صعيد ادخال هذه الاصلاحات. وبعد اضطرابات الثلث الاول من شهر نوفمبر اتضح ان من احدى صعوبات هذه الحركة الشعبية عدم وجود قناة اتصال بين الحكومة والتوجه الشعبي الجديد الذي تبلور في مطالب مشتركة. وفي ١٢ نوفمبر جاءت اول وثيقة مشتركة وهي عبارة عن رسالة الى الحاكم من خمس شخصيات تمثل طائفتي المسلمين في البحرين وهي كالتالي:

الى حضرة... الشيخ حمد بن عيسى الخليفة ....

بعد تقديم جزيل التحية والاحترام لمقامكم السامي نتشرف ان نعرض لجلالتكم بخصوص المسائل التي نلتمس اجراءها من حكومة البحرين الجليلة والتي نعتقد ان فيها راحة للحكومة ورضاء لرعاياها وهي كما يأتي:

اولا: المعارف: بتشكيل مجلس للمعارف يتألف المجلس على سير التعليم في المدارس وبمعرفته توضع برامج التدريس وكذلك جلب مديري المدارس والمعلمين وارسال بعثات الى الخارج.

ثانيا: المحاكم: اصلاح بتغيير القضاة الموجودين في العدلية (المحاكم) وتشكيل هيئة من ثلاثة قضاة لكل محكمة يكونون اثنين من الوطنيين الاهالي واحد سني وواحد شيعي، والثالث حسب نظر الحكومة. وانشاء محكمة خاصة للجنايات يحكم فيها قاض قانوني بمفرده يُطلب من العراق، وان يكون من ذوي السمعة الحسنة وهو بصفة مؤقتة الى ان يوجد من الوطنيين من يحل محله.

ثالثا: اصلاح البلديات بتعيين الوطنيين في الوظائف محل الاجانب على السواء.

رابعا: تأسيس نقابة للعمال يُعترف بها رسميا من الحكومة تتولى شؤون العمال الوطنيين جميعا سواء كانوا في الشركات او في غيرها تنظر في شؤونهم وتحافظ على حقوقهم.

خامسا: تجنبا لما يحدث من سوء تفاهم غير مقصود في المستقبل بين الحكومة والاهالي نطلب اختيار ستة اشخاص ثلاثة من السنيين وثلاثة من الشيعيين يمثلون الاهالي للتفاهم مع الحكومة. والامر لكم ودمتم.
في ١٩ رمضان ١٣٥٧

يوسف فخرو
سيد سعيد بن السيد خلف
منصور العريض
محسن التاجر
عيسى بن صالح

رغم تلك الجهود المشتركة فان الحركة لم تنجح في ارغام الحكومة على منح الشعب شيئا من حقوقه، بسبب الدعم البريطاني غير المحدود لحكم آل خليفة ومعارضة لندن القوية لقيام جبهة مشتركة من الوطنيين من الطائفتين المسلمتين في البلاد. ولكن رغم ذلك فقد كانت الحركة ذات اثر في بلورة الوعي العام على الحقوق المسلوبة من الشعب.

خاطرة: خنجر الامير في خاصرة نجيب محفوظ

مسكين نجيب محفوظ.. فما ان فاز بجائزة نوبل للآداب هذا العام حتى تقاطرت برقيات التهنئة من كل مكان.. واكثرها من اولئك الذين لم يقرأوا رواياته، وكل ما عرفوا عنه انه من اشهر المؤيدين لاتفاقيات كامب ديفيد والصلح مع «اسرائيل».

سمو الامير، عيسى بن سلمان لم يكتف ببرقية التهنئة بل ارسل خنجرا من الذهب الخالص مرصعا باللؤلؤ،

الى الاديب المصري، تعبيرا عن كرم سموه، فلديه من الذهب واللؤلؤ الكثير.

بعض الحساد عابوا على الامير تقديمه الخنجر بقولهم: انه كان من الاولى به ارسال قلم من الذهب، او كتاب او اي شيء يرمز للادب او القصة، وليس خنجرا فنجيب محفوظ لم يفز في سباق مصارعة ولا في نحر الجمال.

وكان رد سموه مقنعا.. فالادب العربي في رايه له نكهة خاصة، فهو مثلا انظف واطهر من الادب الاوروبي وفي رأيه ان الاهم من ذلك طبعا هو ان القلم والسيف وجهان لعملة واحدة، ويذكر منتقديه بقوله المتنبي

الخيل والليل والبيداء تعرفني
والسيف والرمح والقرطاس والقلم

– لكن يابو حمد.. السيف، وليس الخنجر

– ما الفرق؟.. كلاهما سلاح.. المتنبي حسب ما اعرف طويل فاستخدم السيف والخنجر.. على قدر الفارس سلاحه كما يقول الادباء؟! ولذلك انا استخدم الخنجر.. منذ قديم الزمان، كل اجدادي استخدموا الخنجر.. وانا على الاثر (والله اسلوب ادبي)، ورغم ان صاروخ ستنجر قد حل محل الخنجر في الآونة الاخيرة.. الا ان امريكا ستأخذه.. فقد انتهت مدة استئجاره حسب معلوماتي.. وسأعود للخنجر.. ولذلك حرفت بيت المتنبي بحيث يصبح.

العيش والليل والبستان تعرفني
والخنجر السنع والقرطاس والقلم

ولا اعتقد ان المتنبي سيزعل.. لاننا شعراء نعرف بعضنا بعضا.. وكذلك شسمه؟ نجيب محفوظ هو ايضا شاعر..

– يابو حمد مو شاعر.. يكتب روايات وقصص قصيرة

– لا.. اترك عنك قصص قصيرة!.. يكتب شعر.. واللي مو عاجبه.. يضرب راسه بالجدار.. وفي الواقع انني ونجيب محفوظ الشاعران الحقيقيان الباقيان على قيد الحياة.. بس هو ضرير.. وانا نصف ضرير.. اذا انا احسن منه

– يا شيخ.. نجيب محفوظ غير شاعر

– من يقول هذا؟.. شاعر عرمرمي.. بل هو امير الشعراء.. وجدي الله يرحمه اعطى هدية لامير الشعراء احمد شوقي. وانا على الدرب امشي

– شنو دليلك انه شاعر

– دليلي؟ انا اعطيه خنجر.. تعتقد لو ما شاعر اعطيته خنجر؟ لاني قدمت له هدية.. فهو اذا شاعر.

– لماذا اذا لا تعطي كل من يحصل على جائزة في العالم خنجرا

–ايه نعم لماذا؟ سؤال محير. سوف اعطي.. سوف نعلن عن جائزة عيسى لقلة الآداب؟ حتى لا يظن المرحوم نوبل اني انافسه. غير ان الشرط الوحيد للفوز بخنجري، ان يكون الشاعر مصريا فاذا فاز، مثلا، شاعر من ام القيوين او من جزر حوار فلن ينال خنجري.

اما المسكين نجيب محفوظ فقد فرح بالخنجر الذي ارسله سمو الامير.. لكنه شك في غاية الامير من ارسال الخنجر.

بعض المعلقين اعتقد ان ذلك رسالة ذكية موجهة من آل خليفة ليس لنجيب محفوظ فقط، بل لكل الادباء والشعراء والصحفيين الذين يؤيدون معاهدة الصلح بين النظام المصري و«اسرائيل»، بان زعماء القبائل في الخليج لا يوافقون على ذلك، بل يودون محاربة اسرائيل ومصارعتها حتى طردها من كامل التراب الفلسطيني. ولهذا السبب يقول المعلقون، فدول الخليج لن تعترف بقرارات الاستسلام التي اعلنها عرفات بقبوله بوجود «اسرائيل» على ارض فلسطين بما في ذلك القدس. فالخنجر اذا هو رسول الحرب الخليفي وعلى نجيب محفوظ ان يعي ذلك.

على اي حال، لقد تحقق الهدف الذي من اجله ارسل ابو حمد خنجره في خاصرة نجيب محفوظ، فقد تناقلته وكالات الانباء والصحف العربية.. فسموه لا يظهر في وسائل الاعلام الا اذا عقد اجتماع قمة مجلس التعاون، او تبرع بخنجر مثلا. في نفس الوقت تتولى اجهزة الاعلام الحكومية محاصرة شعراء وادباء البحرين وخنق مواهبهم الا تلك التي تمجد في البادية ورعي الجمال وليس العقال ومشاريع الاسمنت الخليجية.

لقد اصبح نجيب محفوظ كالحبال الذي يعلق عليه المتطفلون غسيلهم، او ثيابهم الوسخة بحجة الافتخار بجائزة نوبل.

الذكرى الرابعة لاعتقال اعضاء جمعية التوعية الإسلامية

زنزانة الاحباب

خاطري يطوي القفارْ
والصحاري والبحارْ
وخطوط الانتظارْ
قاصداً زنزانة الاحبابِ
حيث الافتخارْ
*****
يا شموعاً في اشتعالْ
وهجاً تعطي من العمرِ
لكي تحيا أوالْ
وتقود الجمد في التاريخ
نحو الاعتقال
ببقاء الوهج الصامدِ
رمزاً للتضالْ
ثلّة، تركيعها بالسجنِ
والتعذيب،
ضرب من خيالْ
ثلّة، ادخالها بيت الولاءِ
مهمّة..
آل الخليفة يخسؤون..
فدونها نقل الجبالْ
*****
انني ابحر للذكرى
فذكراكم منارْ
ويعث النبض..
قلبي..
قاصداً زنزانة الاحبابِ
حيث الافتخارْ
*****
يا زهوراً تفرش السجن..
ويكسوها العراءْ،
عانقي الشمس..
فان اللون، يزهو في الضياءْ،
وردي..
في «جوّ» و «القلعة».. هيا
فظلام السجن..
ليلٌ موغل في الوحشةِ،
وانفضي الرمل عن السيقانِ..
فالبرعم، شوقاً، يرقب الفجر
ليرخي شدة الاغصانِ،
وسلاح الشعب، من اغلظها،
والشتاء.. اقصر من ان..
يعتلي فوق ازدهارْ..
فنسيم الشرق يحمي عرقها..
ويشب العود من خلف الجدارْ..
وانا... يا اخوتي.. في الانتظارْ

الى القابعين في سجن «جو»

يا سادة القوم لا همُّ ولا المُ
لا تحزنوا فسنصر الله تجريكم
توضأوا لصلاة الصبح واقتبلوا
لا يهزم الجمع ما دمتم ملائكه
لا تعتم الدار مادمتم مشاعلها
لا ينضب النبع ما دمتم مسايره
لا يضمر الشعر ما دمتم مقاطعه
انتم بنو الشعب لا الطغيان يرهبكم
انتم ضمير الحمى لا شيء يقتلكم
في قولكم منطق الايمان يدحضهم

يا سادة القوم تكفيكم فضائلكم
انتم شموع لنا رغم الخطوب وما
تبسّم الثغر في ذكرى تحوركم
جهل ورجعية سوداء ليس لها
حثالة من رُبى نجد عناصرها
في القيد حرية حمراء ترهبهم
من «جوّ» جو من الآمال منبعث
وها هنا منطق الطاغوت مندحر
وها هنا منهج الثوار منتصر
فعندهم ادوات الحرب كاملة

راموا المعالي اسارى في قيودهم
لم يعرفوا الوهن يوما في سلاسلهم
ورتّلوا من كتاب الله ما حفظوا
لم يبخلوا عن عطاء رغم محنتهم
جيل ينام على انغام محنته
وآخرٌ لا يرى الا سلاسله
وربّ معتقل دون البلوغ بلا
وهكذا يتمادى الكفر منتشيا
جراح قلبك يا بحرين دامية
ستندم العصبة السوداء آسفة

الصرح بعد انتفاض الشعب ملتئمُ
بكفكفوا الدمع لا زلّت لكم قدمُ
في سجنكم فلقد روّى البلاد دمُ
ولا يتكئى في حاراتنا علمُ
ولا تثر على اوطاننا الظلمُ
ولا الجداول يطوي عامها العدمُ
ولا القوافي سوى للحق تنتظمُ
ولا العتوب لهم من عزمكم تلمُ
عن مطلب الحق مهما انهالت الحممُ
في سجنكم ثورة الاحرار تضطرمُ

العلم والسجن والمحراب والشممُ
يزال ثغركم الوضاء يبتسم
من واقع فيه للشيطان صُحتكمُ
في دوحة المجد لا باغ ولا قدمُ
من يسرق الارض والجلاد والقزمُ
في الظلم يبدأ تاريخ لهم وجمُ
فالله من بحفل الطاغوت منتقم
رغم الضجيج وعصر الجهل منصرم
فليسقط الحاكم الجبار والصنم
العزم والسيف والقرطاس والقلم

لم يثنهم كبل عنها ولا سقم
رغم العذاب ولم تفتر لهم همم
ما نالهم خنجر فيها ولا سام
او يسقموا ابداً حاشاهم العدم
وقد ألم به من صوتها صمم
رجلاه في القيد مكتوفا، وكُمّ فمُ
ذنب سوى انه بالدين ملتزمُ
وتشمخرّ انوفٌ اهلها خدمُ
فلتُلمِ الجرح فالطغيان منهدم
على الفساد وقد لا ينفع القدم

العيد الخليفي ـ البقية

هذه الوقائع توضح الواقع الذي يعيشه الشعب الخليجي عموما وشعب البحرين بشكل خاص. وهي بمجموعها تؤشر على مدى ما وصل اليه الوضع من هبوط على صعيد امن المواطن وحقوقه التي اقرّها الاسلام وحددتها له المواثيق الدولية. في هذا الاطار يجتمع الحكام الخليجيون ليوقعوا على الممارسات القمعية لأنظمة حكمهم القبلية وليهنئوا انفسهم على «نجاح» المهمة الامريكية في المنطقة. وهم يشعرون بالقوة امام شعوبهم ليس بسبب قوتهم الذاتية بل بفضل الدعم غير المحدود من القوى الغربية. وعلى انغام نشوتهم يعيش المواطن الخليجي يلملم جراحه ويطلق آهاته ولا يجد غير الله معينا على ظلم الظالمين وجور المستبدين.